

مذكرة التفاهم الخاصة بالتفتيش والرقابة
على السفن في موانئ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن السلطات البحرية* لكل من الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية لحماية البيئة
البحرية ، وهي :

_ دولة الإمارات العربية المتحدة

_ مملكة البحرين

_ المملكة العربية السعودية

_ سلطنة عمان

_ دولة قطر

_ دولة الكويت

والمشار إليها جميعا فيما بعد بـ "السلطات"

إذ تدرك الحاجة الشديدة لتعزيز السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية ، وكذلك
أهمية تحسين ظروف المعيشة والعمل على ظهر السفن؛
وإذ تقدر وتشيد بالتقدم الذي تحقق في هذه المجالات ، و لا سيما ما تحقق من خلال
"المنظمة البحرية الدولية " ، و " منظمة العمل الدولية " ، وأخذة في الحسبان بصورة
خاصة قرار "المنظمة البحرية الدولية" رقم A.682(17) بشأن التعاون الإقليمي في
مجال الرقابة على السفن والمواد المفرغة؛

* السلطات البحرية هي المؤسسات البحرية الوطنية التي يتم تعيينها لتنفيذ مذكرة التفاهم هذه. (انظر الملحق ١).

وإذ تأخذ بعين الاعتبار أنه ، وطبقاً لبنود اتفاقية الكويت (١٩٧٨)، على الدول المتعاقدة أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لمنع وتقليل ومكافحة التلوث في المنطقة البحرية للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية؛

وإذ تعي أيضاً أن المسؤولية الأساسية عن التطبيق الفعال للمعايير المدونة في السجلات الدولية تقع على عاتق الجهات المعنية في الدولة التي ترفع السفينة علمها؛ وإذ تدرك أنه من الضروري اتخاذ التدابير والإجراءات الفعالة من قبل الدول التي تقع بها الموانئ لمنع تشغيل السفن دون المستوى ؛

وإذ تدرك أيضاً ضرورة عدم الإخلال بمبدأ المنافسة بين الموانئ؛ وإذ هي مقتنعة ، ولأجل تحقيق هذه الأهداف ، بضرورة إيجاد نظام متقدم ومتجانس لرقابة الدولة على الموانئ ، وضرورة تعزيز التعاون وتبادل المعلومات في هذا المجال؛

فقد توصلت إلى التفاهم التالي :

القسم الأول : الإلتزامات :

١-١ تقوم كل سلطة من السلطات بتنفيذ أحكام هذه المذكرة وملحقاتها التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من متن المذكرة ، وكذلك اتخاذ كافة الخطوات اللازمة للتصديق على الوثائق ذات الصلة بأغراض هذه المذكرة.

٢-١ تقوم كل سلطة بإنشاء والحفاظ على نظام فعال لرقابة الدولة على الموانئ مع الاهتمام دون تمييز فيما يتعلق بعلم السفينة ، بضمان تطبيق السفن التجارية الأجنبية المترددة على موانئ الدولة للمستويات القياسية الموضحة بالوثائق ذات الصلة والمحددة بالقسم الثاني من هذه المذكرة.

٣-١ تقوم كل سلطة خلال فترة ٣ سنوات من بدء سريان هذه المذكرة بتنفيذ إجمالي سنوي من المعاينات تناظر على الأقل ١٠% من الرقم التقديري للسفن التجارية الأجنبية ، والمشار إليها فيما بعد بـ "السفن" ، التي دخلت موانئ الدولة خلال فترة الإثني عشر شهرا الأخيرة. وتقوم اللجنة المشكلة طبقا للبند ٧-١ بمراقبة نشاط التفتيش وفاعليته في أرجاء المنطقة، كما تقوم أيضا بتعديل معدل التفتيش المستهدف على أساس الخبرة المكتسبة والتقدم الذي تم تحقيقه في سياق تنفيذ مذكرة التفاهم.

٤-١ تقوم كل سلطة بالتشاور والتعاون وتبادل المعلومات مع السلطات الأخرى سعيا لتحقيق أهداف المذكرة.

القسم الثاني: الوثائق والاتفاقيات ذات الصلة :

٢-١ تحقيقا لأغراض هذه المذكرة فإن "الوثائق ذات الصلة" هي ما يلي:

- الإتفاقية الدولية لخطوط الشحن لعام ١٩٦٦ م .
- الإتفاقية الدولية لسلامة الأرواح بالبحار ، ١٩٧٤م (سولاس ١٩٧٤) .
- بروتوكول ١٩٧٨م المتعلق بـ " الإتفاقية الدولية لسلامة الأرواح بالبحار " لعام ١٩٧٤ .
- الإتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري ، ١٩٧٣م ، والتي تم تعديلها ببروتوكول ١٩٧٨م وثيقة الصلة بها (إتفاقية ماربول ٧٣ / ٧٨) .
- الإتفاقية الدولية لمستويات التدريب والتأهيل ومنح الشهادات لضباط النوبة والعاملين بالبحر لعام ١٩٧٨م .
- الإتفاقية بشأن القواعد الدولية لمنع حوادث التصادم البحرية لعام ١٩٧٢م .

- الاتفاقية الدولية لحمولة السفن لعام ١٩٦٩م.
- إتفاقية (الحد الأدنى للمستويات) الخاصة بالعمالة البحرية التجارية لعام ١٩٧٦م (إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٧).

وذلك بالإضافة إلى البروتوكولات والتعديلات المتعلقة بهذه الإتفاقيات ، بجانب القوانين المعنية بشأن الوضع الإلزامي لمواعيد سرياتها ووضعها موضع التنفيذ.

٢-٢ فيما يتعلق بإتفاقية (الحد الأدنى للمستويات) الخاصة بالعمالة البحرية التجارية لعام ١٩٧٦ (إتفاقية منظمة العمل الدولية ١٤٧)، فعلى كل سلطة القيام بتطبيق التعليمات الموضحة بالملحق (١) المتعلقة بتطبيق نشرة منظمة العمل الدولية " بحث في ظروف العمل على ظهر السفن : الخطوط الإرشادية للإجراءات " .

٣-٢ تقوم كل سلطة بتطبيق الوثائق السارية وثيقة الصلة والتي تكون الدولة أحد أطرافها . وفي حالة حدوث أي تعديلات بإحدى الوثائق ذات الصلة ، تقوم كل سلطة بتطبيق تلك التعديلات سارية المفعول والتي قبلتها الدولة. وتعتبر الوثيقة المعدلة هي "الوثيقة السارية ذات الصلة" لتلك السلطة.

٤-٢ عند التفتيش على سفينة ترفع علم دولة ليست طرفاً بإحدى "الوثائق السارية ذات الصلة" والتي تم تعديلها بغرض رقابة الدولة على الموانئ، تضمن السلطات المنضمة كطرف للاتفاقية أو "الوثيقة السارية ذات الصلة" المعدلة ، أن المعاملة التي حصلت عليها السفينة والطاقم ليست أفضل مما حصلت عليها

السفن التي ترفع علم دولة من أطراف تلك الاتفاقية أو " الوثيقة السارية ذات الصلة " .

٢- ٥ في حالة السفن التي تقل حمولتها عن ما جاء في بنود الاتفاقية تقوم السلطات بتطبيق شروط الوثائق ذات الصلة والقابلة للتطبيق ، كما تقوم إلى المدى الذي لا تسري فيه الوثيقة ذات الصلة، بإتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم حدوث مخاطر من السفينة على السلامة أو الصحة أو البيئة والموضحة بالملحق (٢) على وجه الخصوص.

القسم الثالث: إجراءات التفتيش واستكمال نواحي القصور والاحتجاز:

٣- ١ تنفيذًا للمذكرة ، تقوم السلطات بعمل المعاينات وعمليات التفتيش التي تشمل على زيارة لمتن السفينة للتأكد من صلاحية الشهادات وغيرها من المستندات وثيقة الصلة بأغراض هذه المذكرة، وكذلك حالة السفينة ومعدات وطاقمها بالإضافة إلى الظروف المعيشية والصحية والعملية لطاقم السفينة.

٣- ٢ عند توافر الأسباب الواضحة للاعتقاد بأن ظروف السفينة أو معدات أو طاقمها لا تفي بمتطلبات الوثائق ذات الصلة فإنه يجب القيام بعمل تفتيش أكثر تفصيلاً، يتضمن المزيد من الفحص للتأكد من الامتثال لمتطلبات التشغيل على ظهر السفينة.

٣- ٣ تتوافر الأسباب الواضحة المشار إليها سابقاً عندما يجد المفتش دليلاً يري في حدود تقديره وحكمه المهني أن الأمر يتطلب المزيد من المعاينات التفصيلية

* تفيد الإشارة إلى قرار المنظمة البحرية الدولية رقم (19) 787 A بشأن رقابة الدولة على الموانئ وما قد يطرأ عليه من تعديلات.

للسفينة، أو معداتها أو طاقمها. وترى السلطات ما تعتبره أسبابا واضحة -
ضمن أسباب أخرى - تلك الأسباب الموضحة بالملحق (٣).

٤-٣ لا يجوز تفسير أي من هذه الإجراءات على أنه يمثل تحديدا أو تقييدا
للسلطات في اتخاذ الإجراءات في نطاق اختصاصها فيما يتعلق بالأمور
المتصلة بالوثائق والاتفاقيات السارية.

٥-٣ تطبق أيضا الإجراءات والمبادئ التوجيهية والإرشادية فيما يتعلق بالرقابة
على السفن المحددة بالملحق (٢).

٦-٣ عند اختيار السفن للتفتيش عليها ، تعطى السلطات الأولوية لحالات السفن
التالية:

- السفن التي تزور ميناء دولة تكون السلطة فيها موقعة على هذه المذكرة،
سواء أكانت السفينة تزور الميناء للمرة الأولى أو بعد غياب لمدة ١٢ شهرا
أو أكثر .

- السفن التي صرح لها بمغادرة ميناء الدولة تكون السلطة بها هي إحدى
السلطات الموقعة على هذه المذكرة، شريطة أن يتم إصلاح العيوب وتلافي
أوجه القصور التي تم ملاحظتها خلال فترة محددة، وأن يتم متابعة ذلك
بمجرد إنقضاء هذه الفترة.

- السفن التي أبلغ عنها المرشدون أو هيئات الميناء لوجود أوجه قصور قد
تؤثر على الملاحة الآمنة.

- السفن التي تكون شهادتها القانونية الخاصة بالبناء والمعدات ليست معتمدة

طبقا للوثائق ذات الصلة.

- السفن التي تحمل بضائع خطرة أو ملوثة ، والتي لم تبلغ الهيئة المختصة للميناء أو الدولة الساحلية بها بكافة المعلومات المتعلقة بتفاصيل السفينة، وتحركاتها وكل ما يتعلق بالبضائع الخطرة والملوثة التي تحملها.
- السفن التي تم استبعادها من التصنيف أو التي فقدت تصنيفها لأسباب تتعلق بالسلامة على مدى الستة أشهر السابقة.

٣-٧ لا تسعى السلطات للتفتيش على السفن التي تم تفتيشها من قبل سلطات أخرى خلال الستة أشهر السابقة ما لم تكن هناك أسباب واضحة للقيام بعمليات المعاينة أو التفتيش.

ولا تسرى هذه الإجراءات على السفن الموضحة بالبند ٣-٦ التي يجوز معاينتها حيثما ترى السلطة ضرورة لذلك.

٣-٨ تتم عمليات التفتيش فقط بواسطة شخص يفوض رسميا من قبل السلطة التي يعمل بها ويكون مسئولا أمام تلك السلطة على أن يستوفي متطلبات البند ٣-١٠ بالإضافة إلى تحقيق معايير التأهيل والشهادات المحددة بالملحق (٤).

٣-٩ يجوز، إذا دعت الضرورة ، أن يساعد المفتش الذي يقوم بالرقابة على ميناء الدولة شخص لديه الخبرة المطلوبة والمقررة بواسطة الجهة البحرية المعينة للدولة المعاينة.

٣-١٠ لا يجوز لكل من المفتش الذي يقوم بالرقابة على ميناء الدولة أو الشخص الذي يساعده أن تكون له أية مصالح شخصية أو تجارية سواء بميناء المعاينة أو بالسفن التي يتم معاينتها، كما يجب ألا يعمل المفتش أو يضطلع بعمل نيابة عن المؤسسات غير الحكومية التي تصدر شهادات التصنيف القانونية أو التي تقوم بعمليات المعاينة الضرورية لإصدار هذه الشهادات للسفن.

٣-١١ يجب أن يحمل كل مفتش مستندا شخصيا في صورة بطاقة شخصية تصدرها السلطة التي يعمل لديها توضح تفويض المفتش للقيام بالتفتيش. ونموذج عام لهذه البطاقة مرفق بالملحق (٥).

٣-١٢ عند الإنتهاء من التفتيش يقدم المفتش إلى ربان السفينة مستندا، بالشكل الموضح بالملحق رقم ٦ من هذه المذكرة، يوضح فيه نتائج التفتيش وكذلك تفاصيل أي قرار اتخذته المفتش والإجراءات التصحيحية التي يجب أن يقوم بها الربان أو المالك أو المشغل.

٣-١٣ يجب أن تتيقن السلطات أن أي عيوب أو أوجه قصور أظهرها التفتيش قد تم إصلاحها.

٣-١٤ في حالة وجود قصور يشكل خطورة واضحة على السلامة، أو الصحة أو البيئة تقوم السلطة بإحتجاز السفينة أو إيقاف تشغيلها بمجرد إكتشاف ذلك على ألا يرفع أمر الحجز أو إيقاف التشغيل إلا بعد إزالة الخطر، فيما عدا

الحالات المنصوص عليها بالبند ٣-١٧ المذكورة أدناه.

٣-١٥ عند ممارسة المفتش لحكمه المهني فيما يتعلق بضرورة إحتجاز السفينة من عدمه يجب أن يسترشد بالمعايير المحددة بالملحق (٢).

٣-١٦ في حالة إحتجاز السفينة تقوم السلطة على الفور بإخطار حكومة الدولة التي ترفع السفينة علمها وكذلك إخطار القنصل المعني أو، في حالة غيابه، أقرب ممثل دبلوماسي للدولة بالإجراء الذي تم إتخاذه. وعند الحاجة تخطر أيضا الهيئة المسؤولة عن إصدار الشهادات.

٣-١٧ في حالة صعوبة تلافي أو علاج أوجه القصور المشار إليها بالبند ٣-١٤ في الميناء الذي تم فيه التفتيش، يجوز للسلطة السماح للسفينة بالإبحار إلى ميناء آخر أو إلى أقرب ترسانة إصلاح تخضع لأي من الشروط الملائمة التي تحددها السلطة، مع مراعاة ضمان إمكانية سير السفينة بدون خطر على السلامة أو الصحة أو البيئة. وفي مثل هذه الظروف تقوم السلطة بإخطار السلطة المختصة للدولة التي يقع بها الميناء التالي أو ترسانة الإصلاح التي ستتجه إليها السفينة، وكذلك إخطار الأطراف الأخرى الموضحة بالبند ٣-١٦ أعلاه وكذلك أية من السلطات الأخرى حسبما يقتضي الحال. ويجب أن يتم إخطار السلطات طبقا للملحق (٧). وتقوم السلطة المستقبلية لهذا الإخطار بإبلاغ السلطة المبلغة بالإجراءات التي تم إتخاذها.

٣-١٨ تتخذ السلطات الإجراءات المطلوبة لضمان أن السفن المشار إليها في البند

٣-١٧ والتي تكون قد واصلت الإبحار دون إمتثال للشروط المحددة من السلطة التي احتجزت السفينة أو تلك السفن التي لم تدخل إلى الميناء أو ترسانة الإصلاح المتفق عليها رفض دخولها أي من الموانئ المتضمنة في إطار هذه المذكرة حتى يقوم المالك أو المشغل أو الدولة التي ترفع السفينة علمها بإخطار سلطة الدولة التي وجدت فيها السفينة معيبة، أو إخطار السلطة المستقبلية للسفينة بأنها تخضع لكافة الشروط المعمول بها للوثائق السارية ذات الصلة.

وفي الحالة الأخيرة، تخطر السلطة المستقبلية كافة السلطات الأخرى بهذا الإمتثال.

٣-١٩ مع الأخذ في الاعتبار أحكام البند ٣-١٨ أعلاه، وفي حالة الظروف الاستثنائية التي تراها السلطة يجوز السماح للسفينة بدخول أحد الموانئ لتقليل المخاطر على الحياة أو مخاطر التلوث.

٣-٢٠ لا يجب أن تخل أحكام البنود من ٣-١٦ إلى ٣-١٩ بمتطلبات الوثائق السارية ذات الصلة أو الإجراءات التي نصت عليها المنظمات الدولية المتعلقة بالإخطار وإجراءات الإبلاغ الخاصة برقابة الدولة على الموانئ.

٣-٢١ عند ممارسة الرقابة في ظل "مذكرة التفاهم" ، تبذل السلطات كافة الجهود الممكنة لتجنب إحتجاز سفينة أو تأخيرها دون داع. ولا يوجد في بنود هذه المذكرة ما يؤثر على الحقوق التي تؤسسها أحكام الوثائق السارية ذات الصلة فيما يتعلق بالتعويض عن الإحتجاز أو التأخير دون داع.

٢٢-٣ في حالة قيام الربان أو مالك السفينة أو وكيلها بإخطار سلطات رقابة الدولة على الميناء، قبل أو عند وصول أو أثناء تواجد السفينة في الميناء، بأي تلف أو عطل أو عيب يقع بالسفينة أو آلاتها أو معداتها، ينوي إصلاحه أو معالجته قبل مغادرة السفينة للميناء، ويسجل الإحتجاز فقط في حالة إكتشاف أوجه أخرى للقصور التي تستوجب الإحتجاز عقب قيام الربان بالإخطار بإستعداد السفينة للتفتيش. ويسرى نفس هذا الإجراء عند إخطار سلطات رقابة الدولة على الميناء بإدراج السفينة في جدول السفن التي يتم إجراء معاينتها في الميناء فيما يتعلق بمتطلبات العلم أو متطلبات قانونية أو متطلبات هيئات التصنيف.

٢٣-٣ في الظروف الاستثنائية، عندما تحتاج السفينة، وهي في طريقها إلى ترسانة إصلاح معينة، إلى الدخول أحد الموانئ لإجراء إصلاحات مؤقتة لأسباب تتعلق بالسلامة فإنه يجوز السماح لها بدخول ذلك الميناء على أن تمتنع السفينة عن القيام بكافة العمليات التجارية فيما عدا تفريغ البضاعة المحملة إذا لزم الأمر لدواعي السلامة، ويجوز السماح للسفينة بالإبحار إلى الترسانة المحددة للإصلاح في حالة قيام الدولة التي ترفع السفينة علمها بإصدار شهادات قانونية لها تقتصر صلاحيتها على تلك الرحلة فقط، وأن ميناء الدولة التي تسمح للسفينة بالدخول إلى مينائها تقبل تلك السفينة على أنها لا تشكل خطرا لا ضرورة له على سلامة السفينة أو البيئة أو أن تتسبب في تحمل طاقمها بأعباء قاسية لا داعي لها.

٢٤-٣ يحق لمالك السفينة أو مشغلها التقدم بالطعن ضد قرار الإحتجاز إلى سلطة

إدارية أعلى أو إلى المحكمة ذات الاختصاص القضائي، طبقاً للقانون المطبق في كل دولة. وعلى كل، فإنه لا يجوز أن يتسبب الطعن في إلغاء الإحتجاز.

٣- ٢٥ إذا كشف التفتيش عن أوجه قصور تبرر إحتجاز السفينة، لا يجوز رفع أو إلغاء الإحتجاز حتى يتم سداد التكاليف بالكامل أو تقديم الضمان الكافي لسداد قيمة التكاليف.

القسم الرابع: توفير المعلومات

٤- ١ تقوم كل سلطة بالإبلاغ عن عمليات التفتيش ونتائجها في ظل مذكرة التفاهم بما يتفق والإجراءات المحددة بالملحق (٩).

٤- ٢ تقوم السلطات بتوفير المعلومات الآتية إلى السكرتارية:

- أ. عدد المفتشين العاملين نيابة عنها بالتفتيش بموانئ الدولة.
 - ب. عدد السفن المنفردة التي دخلت موانئها في السنة السابقة للمذكرة.
 - ج. تكاليف التفتيش ، إن وجدت.
- ويجب تحديث هذه المعلومات سنوياً.

القسم الخامس: إنتهاكات التشغيل:

تسعى السلطات بناء على طلب أية سلطة أخرى إلى الحصول على الأدلة المتعلقة بالاشتباه في وقوع إنتهاكات لشروط التشغيل في القاعدة (١٠) للإتفاقية الدولية لمنع حوادث التصادم بالبحر لعام ١٩٧٢م ، وكذلك الإتفاقية لمنع التلوث من السفن لعامي ١٩٧٣ / ١٩٧٨م (ماربول ٧٣/٧٨).

وفي حالة ما إذا أدت الانتهاكات المشتبه فيها إلى تسرب المواد الملوثة الضارة، تقوم السلطة المعنية، بناء على طلب سلطة أخرى، بزيارة السفينة المشتبه في انتهاكها بالميناء والحصول على المعلومات وأخذ عينة أو عينات من المواد الملوثة المدعى بها إذ لزم الأمر.

وفي الحالات المشار إليها بهذا البند يجب أن توضح السلطة الطالبة أنها قد قامت بإخطار الدولة صاحبة العلم بالانتهاكات المدعى بها.

القسم السادس: البرامج التدريبية والحلقات الدراسية:

يجب أن تسعى السلطات إلى تنظيم البرامج التدريبية والحلقات الدراسية المناسبة.

القسم السابع: التنظيم:

٧-١ تشكل لجنة تتكون من ممثل عن كل سلطة من السلطات الأطراف في هذه المذكرة. كما تتم دعوة ممثل عن كل من المنظمة البحرية الدولية وممثل لمنظمة العمل الدولية كمشاركين بدون حق التصويت في أعمال اللجنة. وبالإمكان للممثلين عن السلطات البحرية للدول الأخرى، وطبقاً لأحكام القسم العاشر من هذه المذكرة، وأي منظمات أو سلطات أخرى ترى اللجنة ملاءمتها لهدف معين، الحضور كمراقبين دون تصويت أيضاً.

٧-٢ تجتمع اللجنة مرة كل عام وفي مواعيد أخرى تحددها حسبما يترأى لها.

٧-٣ تقوم اللجنة بما يلي:

- تنفيذ المهام المحددة لها في إطار هذه المذكرة.
- العمل بكافة الوسائل اللازمة، بما فيها الحلقات الدراسية لخبراء المعاينة، على تنسيق الإجراءات والممارسات العملية المتعلقة بالتفتيش والإصلاح والاحتجاز وتطبيق البند ٢-٤.
- تطوير ومراجعة الخطوط الإرشادية الخاصة بتنفيذ عمليات التفتيش في ظل هذه المذكرة.
- تطوير ومراجعة الإجراءات، بما في ذلك ما يتعلق منها بتبادل المعلومات.
- مراجعة الأمور الأخرى المتعلقة بتشغيل وفاعلية تنفيذ مذكرة التفاهم.
- العمل بكافة السبل اللازمة للتنسيق في تشغيل وفاعلية تنفيذ هذه المذكرة مع غيرها من الاتفاقيات المماثلة بالمناطق الأخرى.
- إقرار الميزانية وتقرير مساهمات كل طرف في المذكرة.

٧-٤ ما لم ينص على غير ذلك (بالقسم التاسع)، تتخذ اللجنة قرارها على أساس الغالبية البسيطة.

٧-٥ تنشأ سكرتارية للجنة وفقا للمبادئ التالية:

- أ. تكون السكرتارية هيئة غير ربحية ويكون مقرها في مملكة البحرين.
- ب. تكون السكرتارية مستقلة عن أية مؤسسة أو منظمة بحرية.
- ج. تكون السكرتارية خاضعة للجنة وعرضة للمحاسبة من قبل اللجنة.
- د. يكون للسكرتارية حساب في أحد المصارف حيث سيتم إدخال جميع مستحقاتها ومساهماتها المالية.

هـ. تعمل السكرتارية من حساب المصرف المذكور أعلاه ووفقا للميزانية التي تعينها لها اللجنة.

و. تكون للسكرتارية سنة مالية تبدأ من شهر يناير من كل عام.

٦-٧ تقوم السكرتارية، وبالعامل تحت إشراف وتوجيه اللجنة وفي حدود الموارد المتاحة لها، بما يلي:

- التحضير للاجتماعات، وتوزيع النشرات وتوفير المساعدة المطلوبة لتمكين اللجنة من القيام بمهامها.
- تسهيل تبادل المعلومات، وتنفيذ الإجراءات المحددة بالملحق (١٠) وكذلك إعداد التقارير اللازمة لأغراض هذه المذكرة.
- القيام بأي أعمال قد تلزم لضمان التنفيذ الفعال للمذكرة.

القسم الثامن: آلية التمويل:

يتم تمويل تكاليف إدارة السكرتارية ومركز المعلومات الخاص بالمذكرة من خلال:

- أ. المساهمة المالية لكل من أطراف المذكرة.
- ب. الهبات والمنح التي تقدمها الدول أو الهيئات المانحة والتي تقرها اللجنة، إن تيسر ذلك.

القسم التاسع: التعديلات:

١-٩ يجوز لأي سلطة قبلت المذكرة أن تقترح إجراء تعديلات عليها.

٢-٩ في حالة إقتراح تعديلات على أقسام المذكرة يتم إتخاذ الإجراءات التالية:

- . يقدم التعديل المقترح عن طريق السكرتارية كي تنتظر فيه اللجنة، وذلك قبل إجتماع اللجنة بسنة أسابيع على الأقل.
- ب. يتم إقرار التعديلات بأغلبية (ثلثي) ممثلي السلطات الحاضرين والذين لهم حق التصويت في اللجنة، حيث يكون لكل ممثل صوت واحد فقط. وعند إقرار مثل هذه التعديلات تقوم السكرتارية بإخطار السلطات لقبوله.
- ج. يعتبر التعديل مقبولا وموافقا عليه سواء بنهاية فترة ستة أشهر تعقب إقراره من قبل ممثلي السلطات باللجنة، أو بنهاية أية فترة أخرى تحدد بالإجماع من قبل ممثلي السلطات باللجنة عند إقرار التعديل.
- د. يسري مفعول التعديل في موعد أقصاه ٦٠ يوما من قبوله أو بنهاية أية فترة تحدد بالإجماع من قبل ممثلي السلطات باللجنة.

٩-٣ في حالة إقتراح تعديلات على ملاحق المذكرة يتم إتخاذ الإجراءات التالية:

- أ. يقدم التعديل المقترح عن طريق السكرتارية للنظر فيه من قبل السلطات.
- ب. يعتبر التعديل مقبولا بنهاية فترة ثلاثة أشهر من تاريخ قيام السكرتارية بإبلاغه للسلطات ما لم تطالب إحدى السلطات كتابة بضرورة إعادة النظر في التعديل من قبل اللجنة. وفي هذه الحالة تتخذ الإجراءات المحددة بالبند ٩ - ٢.
- ج. يسري مفعول التعديل في موعد أقصاه ٦٠ يوما من قبوله أو بنهاية أية فترة تحدد بالإجماع من قبل السلطات.

القسم العاشر: الأحكام الإدارية:

- ١٠-١ لا تخل المذكرة بالحقوق والواجبات الواردة في ظل أية من الإتفاقيات الدولية.

١٠-٢ يجوز لأية سلطة بحرية لأية دولة في المنطقة تتوافق مع المعايير المحددة بالملحق (٩) أن تتضمن إلى المذكرة بشرط موافقة جميع السلطات التي قبلت المذكرة.

١٠-٣ يجوز للسلطات البحرية المستوفاة للشروط المحددة بالملحق (٩) أن تصبح أطرافاً في المذكرة عن طريق :

أ. التوقيع بدون تحفظات فيما يتعلق بالقبول، أو

ب. التوقيع المعلق بالقبول على أن يتم القبول فيما بعد.

وستبقى المذكرة مفتوحة للتوقيع عليها بالمقر الرئيسي للسكرتارية من

١٠-٤ يوضع القبول أو الدخول في المذكرة موضع التنفيذ بواسطة إخطار كتابي من السلطة البحرية إلى السكرتارية.

١٠-٥ تقوم السكرتارية بإخطار السلطات البحرية التي قامت بالتوقيع على المذكرة بأي توقيع بالقبول أو أي إخطار كتابي بالقبول أو الدخول في المذكرة وكذلك بتاريخ حدوث ذلك.

١٠-٦ تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ لأية من السلطات بعد ٩٠ يوماً من تاريخ قبول أو دخول هذه السلطة.

٧-١٠ تتقدم أية سلطة أو منظمة بحرية، ترغب في المشاركة كمراقب، بطلب كتابي إلى اللجنة، ويتم قبولها كمراقب بموجب الموافقة الإجمالية لممثلي السلطات الحاضرين والذين لهم حق التصويت في إجتماع اللجنة.

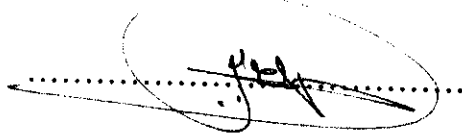
٨-١٠ يجوز لأي من السلطات أن تنسحب من المذكرة بموجب إخطار كتابي يقدم للجنة قبل ٦٠ يوما من سريان الإنسحاب.

٩-١٠ تعتبر النسخة الإنجليزية هي النسخة الرسمية للمذكرة.

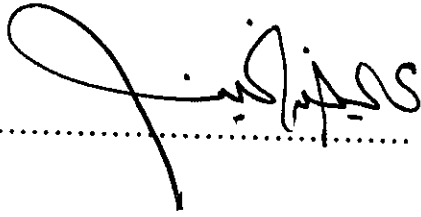
جميع ملحقات هذه المذكرة وارده باللغة الإنجليزية في الصفحات اللاحقة
ما عدا الملحق ١ الذي ورد باللغة العربية واللغة الإنجليزية.

الملحق ١

السلطات البحرية الموقعة على هذه المذكرة



نيابة عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة



نيابة عن حكومة مملكة البحرين



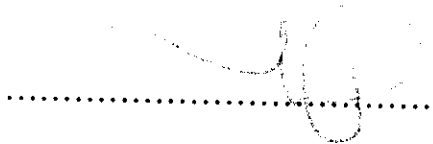
نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية



نيابة عن حكومة سلطنة عمان



نيابة عن حكومة دولة قطر



نيابة عن حكومة دولة الكويت